وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٢٢

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسى ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل مسمى الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ليكون مسماها الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل الحكومة وتعديلاته ؛

وعلى القرارات الوزارية أرقام ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ ، ٤٢٣ لسنة ٢٠٠٥ ، ٧٣٥ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الالتزام بالإنتاج طبقًا للمواصفات القياسية المصرية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٥ فى شأن الإلزام بالإنتاج طبقًا للمواصفات القياسية الغذائية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥١٥ لسنة ٢٠٠٥ فى شأن الإلزام بالإنتاج طبقًا للمواصفات القياسية للسلع والمنتجات الغذائية الواردة بالقائمة (٢) المرفق به ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٦٣ لسنة ٢٠١٠ بشأن الإلزام بالمواصفة القياسية المصرية رقم (م ق م ١٦٠١ – ١ / ٢٠١٠) ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٧١ لسنة ٢٠١٤ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥١ لسنة ٢٠١٥ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٧ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١١٦٦ لسنة ٢٠١٧ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٤ لسنة ٢٠١٨ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٧٥ لسنة ٢٠١٩ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٣ لسنة ٢٠٢٠ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ٢٠٢١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١١٠ لسنة ٢٠٢٢ ؛

وعلى كتاب وزير التموين والتجارة الداخلية رقم (٨٦١٦) المؤرخ ٢٠٢٢/٥/١ بشأن النظر فى تعديل نسبة محتوى رطوبة القمح المستورد لتصبح (١٤٪) بدلاً من (١٣,٥٪) نظرًا للظروف العالمية ؛

وعلى كتاب رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة رقم (٣/١٣٢/و) فى ٢٠٢٢/٥/١٦ والمرفق طيه مذكرة فى ذات الشأن ؛

وللصالح العام ؛

قـــــرر :

(مادة أولى)

ووفق على رفع نسبة محتوى الرطوبة بالأقماح المستوردة لتصل إلى (١٤٪) بالوزن (كحد أقصى) وذلك لمدة عام اعتبارًا من تاريخ العمل بهذا القرار .

(مادة ثانية)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارًا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى ٢٠٢٢/٥/٢٣

وزير التجارة والصناعة

نيفين جامع